في البيرة، سميحة خليل. وتلا أحمد البديري بياناً خاصاً حول اعتقال الحسيني اصدرته جمعية الدراسات العربية في القدس، جاء فيه ان اعتقال الحسيني حدث في ظروف «بدأ يتضح فيها تأثير مبادرة السلام الفلسطينية على الرأي العام الاسرائيلي، الذي عبّر عن نفسه، منذ فترة قصيرة، وذلك من خلال مسيرة السلام التي أُجريت في القدس، في نهاية كانون الأول (ديسمبر) الماضي». وقدمت كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام اقتراحاً عاجلاً الى جدول أعمال الكنيست الاسرائيلي، طالبت فيه بالبحث في موضوع اعتقال الحسيني. وبعث النائب، توفيق طوبي، ببرقية احتجاج الى وزير الشرطة، طالب فيها باطلاق سراح الحسيني (**المصدر نفسه**). من جهة أخرى، احتجت الادارة الاميركية، لدى الحكومة الاسرائيلية، بشدة، على اعتقال الحسيني. وجاء على لسان المتحدثة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر: «فوجئنا وانتابنا القلق لنبأ توقيف السلطات الاسرائيلية، مرة أخرى، فيصل الحسيني وعدداً من فلسطينيي الصف الاول». وأضافت: «ان مثل هذه الاجراءات تنسف ثقة الفلسطينيين بعملية السلام، وتعزّز مناخ عدم الثقة القائم بينهم وبين الاسرائيليين». وكان السفير الاميركي في تل ـ ابيب، وليام براون، أبلغ الى السلطات الاسرائيلية موقف الادارة الاميركية؛ وطلب منها توضيحات حول خطوتها التعسّفية هذه؛ واوضح براون، من جهته، ان اعتقال الحسيني يعدّ «اشارة خاطئة الى الفلسطينيين في وقت تبذل جهود مكثّفة لفتح حوار بينهم وبين الاسرائيليين» (**المصدر نفسه**).

على الصعيد الاسرائيلي، كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في معرض ردّه على اسئلة عدد من الصحافيين، الابعاد الحقيقية لاعتقال الحسيني. فقد استبعد شامير، بشكل مطلق، مشاركة الحسيني في محادثات القاهرة المتوقع اجراؤها بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي. وقال شامير، رداً على سؤال ما اذا كانت علاقات الحسيني بـ م.ت.ف. تحول دون مشاركته في المحادثات: «اطمئنوا... لن يكون هناك». واضاف: «في رأيي، يعتبر الحسيني غير مؤهل أصلاً؛ وذلك لأنه من سكان القدس» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/١/٢٤). أمّا الحسيني، فعقب على كلام شامير بقوله: «ان من سيقرر أعضاء الوفد الفلسطيني [الى الحوار] ليس شامير بالتأكيد. والشيء عينه ينطبق على عرفات الذي لا يستطيع التدخل في تشكيل الوفد الاسرائيلي. واذا كان شامير يعتقد بأن اسرائيل ستملي على الفلسطينيين أعضاء وفدهم، أو ان يملي الفلسطينيون على الاسرائيليين اعضاء وفدهم، فان أحدنا يستغبي الآخر» (**المصدر نفسه**).

بعد الافراج عنه، بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، تحدث الحسيني باللغتين الانكليزية والعبرية في حضور حشد من الصحافيين الاسرائيليين والاجانب، وفنّد ادعاءات السلطات الاسرائيلية واتهامه بالانتماء الى تنظيم غير مشروع. وقال، ان اسباب اعتقاله هي محض سياسية. ووعد بأن يعمل، بجدية أكبر، من أجل السلام. وقال: «ان عملية الاعتقال زادتني قوّة». واضاف: «ان تلفيق التهم الي كان بهدف ادانتي وحرماني من الاشتراك في وفد الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، اذا ما حدث ذلك» (**الاتحاد**، ١٩٩٠/١/٢٣).

محاكمة الشيخ ياسين

في اطار ملاحقة الشخصيات الوطنية، والاسلامية، بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، مؤخراً، بمحاكمة الزعيم الروحي لحركة «حماس»، الشيخ احمد ياسين (٥٤) عاماً، وكانت السلطات حددت موعداً لمحاكمته بتاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩. وقررت ان تجرى المحاكمة في قاعة خاصة تابعة لوزارة الصحة الاسرائيلية، اقيمت بالقرب من حاجز ايرز، شمال غزة، على ان تتولى قوات من الجيش الاسرائيلي حراسة المكان، ويقتصر حضور جلسات المحاكمة على وسائط الاعلام والمحامين والمراقبين الدوليين (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٢٢). وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عرضت على الشيخ ياسين، قبل موعد محاكمته، ابعاده من البلاد بدلاً من تقديمه الى المحاكمة، الاّ انه رفض العرض الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١٢/١٨).

بدأت محاكمة الشيخ ياسين في موعدها. وقد رفض الشيخ ياسين، في بداية الجلسة